درس 3 :

إختلالات التوازن الاقتصادي الكلي

في المدى القصير التوازن الكلي بين العرض والطلب $DG = OG_{cr}$ (PIB réel) يمكن أن يحدث خارج PIB للعمالة الكاملة وهذا ما يعني أن معدل البطالة الفعلي (الحقيقي) أكبر من NAIRU (المعدل الطبيعي للبطالة) Non Accelerating Inflation Rate of Unemployment

السؤال المطروح وهو هل يمكن لنا الوصول إلى وصف تبسيطي للتقلبات الاقتصادية إلى توازن مقنع فيما يخص أهداف الاقتصاد الكلي؟ وبمفهوم آخر هل يوجد وسيلة من أجل إصلاح بسرعة النتائج السلبية للتوقف الاقتصادي (récession) بمعنى الانخفاض النشاط الاقتصادي والتي ينجر عنه بطالة؟

I. التضخم أو البطالة، التضخم والبطالة:

I.1. منحنى PHILLIPS:

في 1958 اقتصادي نيوزلندي والمسمى PHILLIPS يقوم بنشر نتائج دراسة ميدانية في تواجد تطورات المدى الطويل لمعدل البطالة مع تلك تطور معدل النمو للأجور الاسمية لبريطانيا العظمى.

وأثبتت الدراسة بوجود علاقة بين البطالة ومعدل نمو الأجور الاسمية من وجهة نظر الاختصاصي السياسة الاقتصادية الظرفية conjoncturelle (دورية) تتواجد بين وضعيتين أما قبول البطالة مع ازدياد التضخم أو العكس، ومن خلال منحنى Phillips تتضح العلاقة العيانية السلبية ما بين معدل البطالة والتضخم أو معدل نمو الأجور الاسمية.

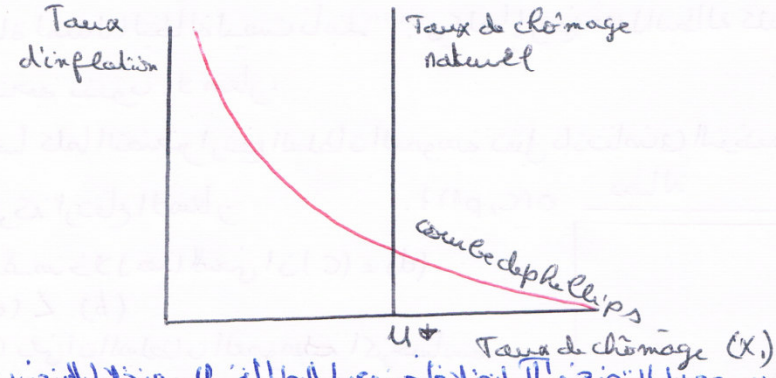

من خلال منحنى يمكن تحديد معدل التضخم Π انطلاقا من معدل البطالة U، ومن خلال المنحنى يتضح أن طريقة معالجة اختلالات التوازن في سوق العمل يمكن لها أن تقود إلى التضخم.

من خلال المنحنى تقوم أولا وضع وشرح العلاقة بين الفرق الكلي ومعدل التضخم أي بين معدل التضخم المتوقع ومعدل البطالة. ولأجل ذلك نأخذ العلاقة بين المستوى العام للأسعار المتوقعة ومعدل البطالة فالسلطات النقدية ومن أجل تفادي الأزمات يكون لها تفضيل كليوية القضاء على البطالة وهذا مع وجود تضخم

فالسلطات العمومية تعتمد مبدأ فرضية أن تطويل التوظيف يخفض من معدل البطالة، وهذا لا يكون صحيح إلا إذا حدث توازن بين التدفقات الداخلة والخارجة من سوق العمل.

فيمكن لتوظيف أن يرتفع مع ارتفاع في نفس الوقت في معدل البطالة وهذا إذا ارتفعت نسبة الدخول إلى سوق ال

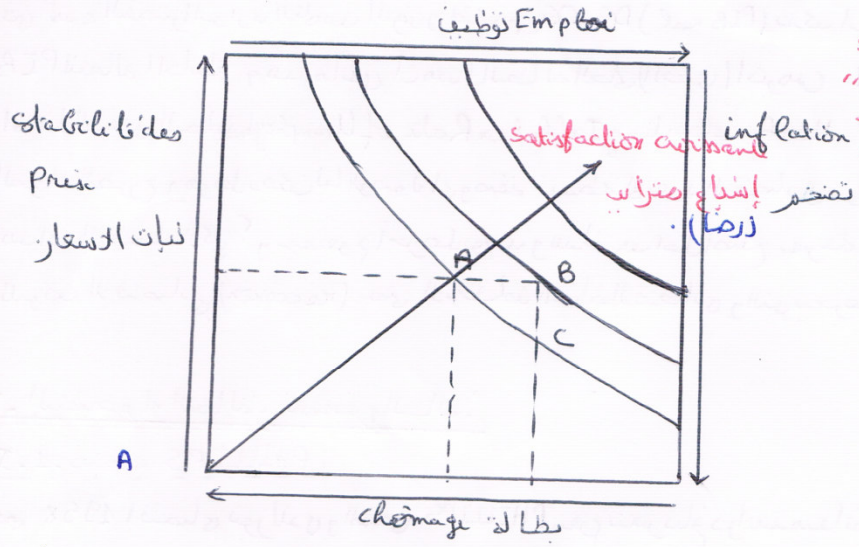

Source: L. Fontagné "macroéconomie", edition Vuibert gestion, mars 1996 Paris, pp 176

الانتقال من النقطة A إلى النقطة B يحسن رضا السلطات العمومية بما أن انخفاض البطالة يكون بمعدل تضخم ثابت أما الانتقال من B إلى C يخفض من درجة رضا السلطات العمومية بما أن تزايد التضخم هو غير مصحوب بارتفاع نسبة التوظيف. أما الانتقال من النقطة A إلى النقطة C لا يغير من درجة رضا وهذا لأن تطوير التوظيف لم يستمر أو استمر مع تطور في معدل التضخم.

ومن هنا نلاحظ أن الزيادة في التضخم التي تعتمدها السلطات العمومية من أجل تخفيض في قيمة معطاة لمعدل البطالة ليست ثابتة، أي كلما إرتفع معدل البطالة كلما السلطات العمومية تقوم بالتضحية بثبوت الأسعار.

وعكسيا كلما التضخم ارتفع السلطات العمومية تقبل بانخفاض في التوظيف وهذا من أجل التخفيض من حركة ارتفاع الأسعار.

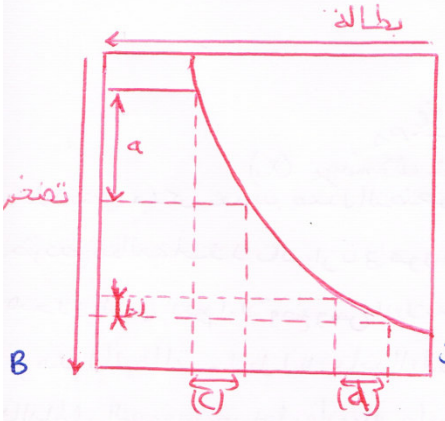

OPC, p177.

نلاحظ من خلال هذا المنحنى أن (c) = (d)

و (a) > (b)

وهذا يعني أن السلطات العمومية أكثر حساسية اتجاه البطالة من التضخم، وهذا عندما نسبة التوظيف تكون منخفضة جدا.

أما عكسيا السلطات العمومية في أكثر حساسية عندما نرى التضخم في ارتفاع مستمر ولأجل ذلك تقبل في انخفاض معدل التوظيف من أجل الحفاظ على ثبات الأسعار.

منحنى Phillips يضع علاقة بين التضخم والبطالة. والذي يجب على السلطات العمومية ان تعتبره ما سطبك ويمكنها ان تضعها في شكل اذ مثليات السلطات العمومية، وهنا يسمح بتحديد اهداف السياسة الاقتصادية والتي يتم اعتمادها ومتابعتها من طرف السلطات العمومية، وهنا هدف يمكن تعريفه على انه زوج (معدل البطالة، معدل التضخم) الأمثل. ولاي مجموعة للمشكلين يمكن ان تضمن رضا أكبر، يجب على السلطات العمومية ان تأمن بإيجاد الوضعية التالي وذلك عن طريق اعتماد مبدأ التنازل عن ميزة مقابل الحصول على اخرى trade-off

التنازل عن ميزة من اجل الحصول على اخرى trade off

S: . OPC p177

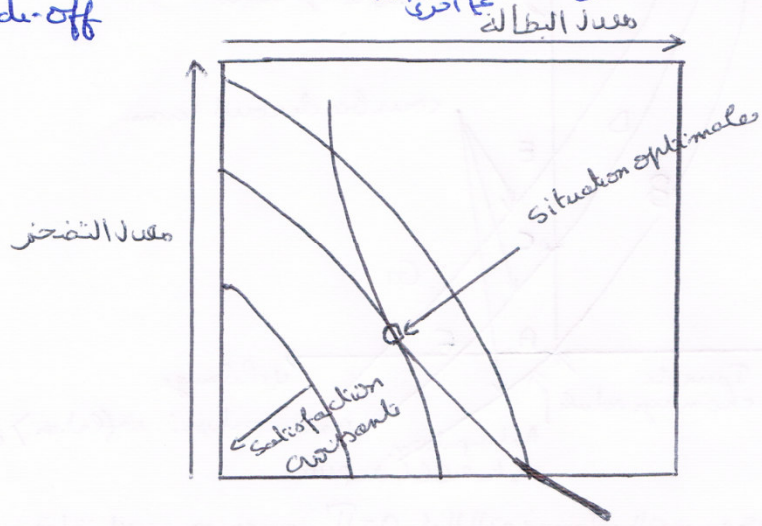

I-2- معدل البطالة الطبيعي Le Taux de chômage naturel

هذا التناقل يقود السلطات العمومية فتنوع باحتمال التعقبن الى قبول نوع من التضخم من اجل فتح مناصب عمل. ومن النظرية ما كانتال نتيجة لأعمال الاقتصادي Milton Friedman. فهو يقول ان السياسة الاقتصادية التي تسعى الى تخفيض البطالة تقود حتما الى ارتفاع التضخم وهذا ما يسمى بالتوقعات التضخمية Les anticipations inflationnistes.

التضخم يتبادر ماحبه الى مشاريع الأعوان الاقتصاد به وخاصة الى طلب استدراك الأجور ومنحنى Phillips ينتقل نحو اليمين وهنا لان التضخم مرتفع.

اذا نجد معدل البطالة عند الانطلاق (في الدراسة) ولكن مع معدل التضخم النهائي أكثر ارتفاعا".

ولا يمكن للاقتصاد ان يبتعد عن معدل البطالة دون الرفع من التضخم وهنا انطلاقا من التوقعات التضخمية ويتعلق الامر بمعدل البطالة الطبيعي ونتحدث ايضا في هذا الموضوع على NAIRU عدم تسارع معدل التضخم ونذرة في العمل. non accelerating inflation rate of unemployement.

هذا الارتفاع هو صحيح على مستوى التحليل ويتعلق على قواه في السنوات التي تتبعه عند ما الانتقالات التضخمية ارتفعت دون ان السلطات ان تساهم في تخفيض البطالة. ولكن بالعكس التضخم كان مصحوب بالبطالة

التسلسل في المدى الطويل يقع بارتساء طول امتداد Phellps في المدى الطويل عمودي.
وهذا عن طريق انتقال المستمر في منحنيات المدى القصير والتي لم تأت حركة التضخم اكثر ارتفاعاً
ومن اجل تفادي الازمات السلطات ترفض تخفيض البطالة الى يقود الى التضخم. وهذا الصفر العمودي من
التضخم والبطالة هو منحنى Phellps المستنتج من التوقعات

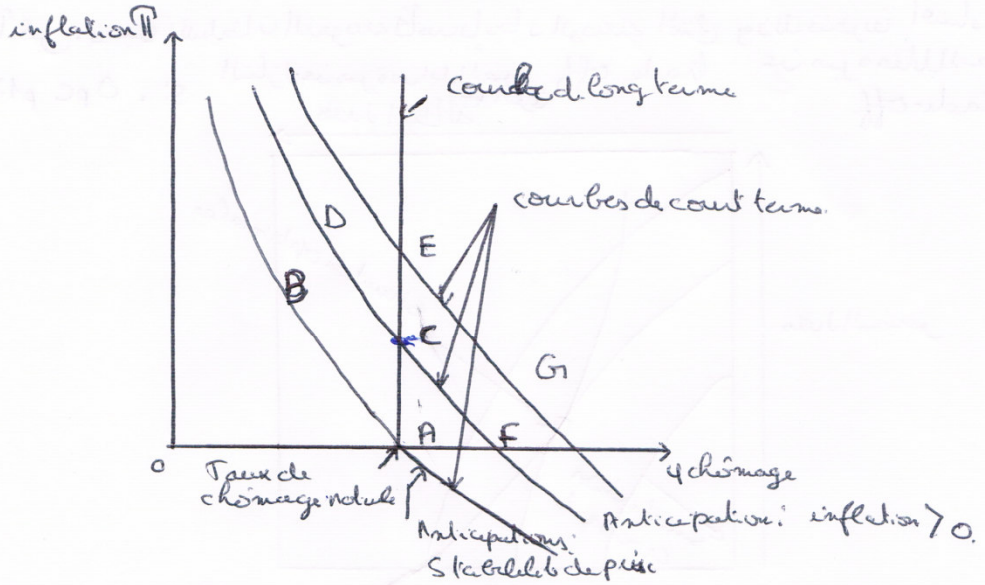

عند النقطة A توقعات التضخم هي معدومة $\Pi = 0$ وكذلك التضخم يساوي الصفر وعند النقطة C توقعات
التضخم هي ايجابية كذلك التضخم. ومعدل البطالة الطبيعي هو معدل البطالة الذي من أجله التضخم المتوقع
يساوي التضخم المحقق. وبالمقابل الزيادة في تخفيض البطالة تحت المعدل الطبيعي ترفع من توقعات التضخمية
وعندما ننتقل من A الى B.
واذا رجعنا الى النقطة C واكتمل مستوى التضخم الذي لا يمكن له ان ينخفض الا اذا تم تكسير التوقعات
التضخمية، وهذا يقود الى تكلفة بطالة موقتة اكثر ارتفاعاً، هنا لابد يجب الرجوع موقتاً الى النقطة F
من اجل الحصول على توقعات تضخمية معدومة. opc p.175.
ولكن تكلفة البطالة التي كانت ظرفية يمكن ان تكون نهائية. لان في الوقت قبول البطالة يمكن ظهور فئات
عمالية غير مستقرة ومنها ما يؤدي بارتفاع معدل الطبيعي للبطالة.
الرفع عن طريق التوقعات التضخمية ليس هو الحدث الوحيد للسياسات الاقتصادية الظرفية المتخذة من طرف
السلطات ولكن هناك ازمات البترول له تساهم في ذلك

II - صدمات العرض وصدمات الطلب:

التوازن الاقتصادي الكلي وهو عبارة عن صورة كل التوازن ومنفعة الى من خلالها اي قوة اقتصادية لا تردد
بالتغير إلا صدمة خارجية أي صدمة قادمة من الخارج النموذج المفروض ويمكن للطلب او العرض
ان ينشأ من هذه الصدمة.

II-1- صدمات الطلب:

هناك نوعين من صدمات الطلب التي يجب التحدث عنها: مجموعة تلك الصدمات التي تتعلق بالسياسات الدفع ومن جهة أخرى تلك المتعلقة بصدمات البترولية. وهناك من يدرس هذه الأخيرة على أنها تمثل صدمة عرض ولكن هي تمثل الصدمتين في آن واحد. وارتفاع أسعار البترول تؤثر بشكل كبير على الطلب. فالصدمتين البتروليتين يمكن تحليلهما على أنهما تحولا في قدرة الشراء على المستوى الدولي.

فالارتفاعات البترولية أثرت سلبا على طلب داخلي للدول المستوردة. فالصندوق النقد من أجل توزيع القيمة المضافة تم تعبئتهم حسب الدول إما على الأسر أو على المؤسسات: أي الاستهلاك النهائي أو الاستثمارات.

يجب الإشارة إلى أن الصدمات البترولية أدت إلى تحويل القدرة الشرائية من الدول المستوردة نحو الدول المصدرة للبترول. وأيضا تم تحويل من الطلب الداخلي إلى الطلب الخارجي.

الوضعية الأحسن وهي أن الصدمات تم تعبئتها على الأسر ليستفيد المؤسسات الحفاظ على مناصب العمل وتعويض الطلب الداخلي أيضا بالطلب الخارجي).

الوضعية السيئة وهي تحصيل أكثر صدمات على المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى استمرارية صدمات الطلب.

ومن أجل تفادي هذه الأزمات الخاصة بالطلب تقوم الدولة باعتماد سياسات تقوم بالدعم الطلب إما عن طريق التخفيض من الضرائب من أجل دعم الاستهلاك أو تخفيض من معدلات الفائدة للدعم الاستثمار.

II-2- صدمات العرض:

صدمات العرض يمكن أن ترجعها إلى التوازن الاقتصادي الكلي ونستعمل المنحنى التالي:

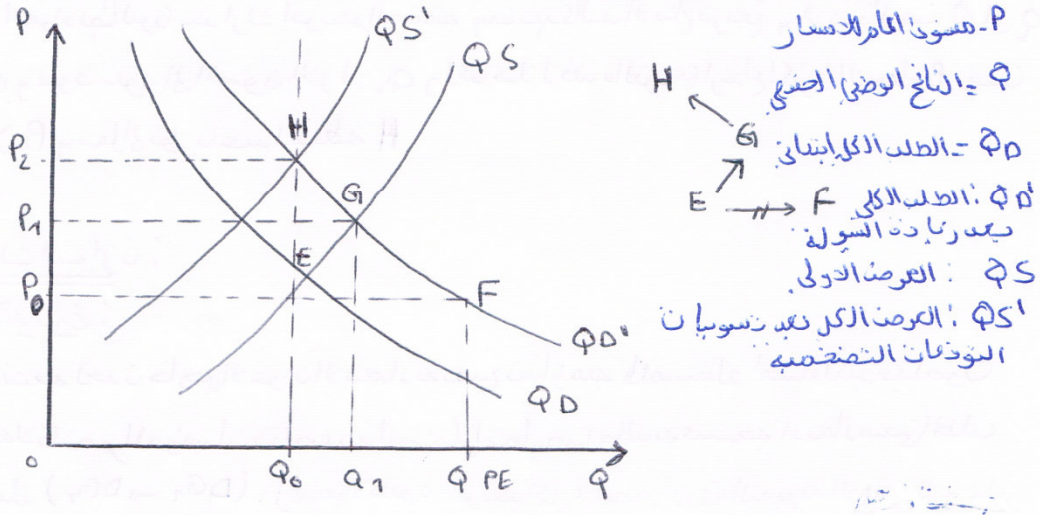

صدمة العرض هي الحادثة التي تؤدي بانتقال منحنى العرض طبعا في المدى القصير. وهناك عنصرين أساسيين يمكن أن يؤثرا في العرض في المدى القصير النفقات التضخمية وتغيرات تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات.

⇐ دور المؤسسات المتخصصة: التضخم يدعم التضخم والاعوان الاقتصادية لها دور مركزي.

لنفترض ان في دولة ما تكاليف الصدمات يتم تحميلها على المؤسسات والدولة من اجل دفع الاستثمار تقوم بدعمه من اجل مجابهة المنافسة الدولية ويمكن تحفيز الاستثمار عن طريق تسوية وتحسين الشروط العامة من اجل رفع المردودية. كما يمكن تحفيزه عن طريق رفع من الطلب الكلي، ويبقى عنصر اخر لدعم الاستثمار وهو تسوية ربحية Profitabilité وهنا ينخفض معدل الفائدة مما يجعل الاستثمار الانتاج أكثر مردودية من الترشيحات المالية. وهنا عن طريق سياسة نقدية عن طريق وهي ان تصنع كتلة نقدية زائدة مما تنخفض من معدلات الفائدة. وهنا يكون خلقا سمي للنقود.

نعتبر P_0 مستوى التقدير لاسعار التوازن، وضع نقودا وسيولة اضافية من اجل الوصول الى العمالة الكاملة عند النقطة F وهنا اذا ارتفع العرض دون التأثير على الاسعار. اذا نصل نصل الى دخل العمالة الكاملة Q_{PE} من اجل مستوى العام للاسعار نفسه P_0.

الرفع من الكميات المعروضة دون التأثير في الاسعار لا يمكن الحصول عليه الا اذا تواجد بطالة انتاجية غير موظفة اي من اجل دخل وطني اصغر من دخل العمالة الكاملة (اي تواجد في وضعية انكماشية).

عند مستوى العمالة الكاملة زيادة العرض هو مستحيل في المدى القصير ويترجم مباشرة بالزيادة في الاسعار والتوازن ينتقل من النقطة E الى G الانتاج يرتفع والاسعار بدورها ترتفع.

وارتفاع المستوى العام للاسعار هما يعيق القدرة الشرائية للافراد في المدى القصير

وكنتيجة الافراد يطالبون بتدارك اجرتهم الحقيقية ومن ثم تكاليف الانتاج ترتفع والانتقال من Q_0 الى Q_1 كان ظرفي وسوف تعود الى المستوى الاول Q_0 ولكن خلال هذه الفترة مع ارتفاع اكثر في الاسعار P_2 يجب $P_2 > P_1 > P_0$ وتنتقل الى توازن عند النقطة H

III - اختلال التوازن:

III - 1 - حالة الاولى:

اختلال ناتج نتيجة لحدث خارجي الاعوان الاقتصادية تصبح تشاؤمية للمستقبل المستهلكين يقلصون من الاستهلاكات هم المؤسسات تقلص من استثماراتها وهنا ما لديه كنتيجة انتقال منحنى الطلب نحو الاسفل ($DG_1 \rightarrow DG_2$). (سمي الكساد - الركود ، تدهور ازمة التسوية الالية للاسواق الاحتر السياسة الاقتصادية).

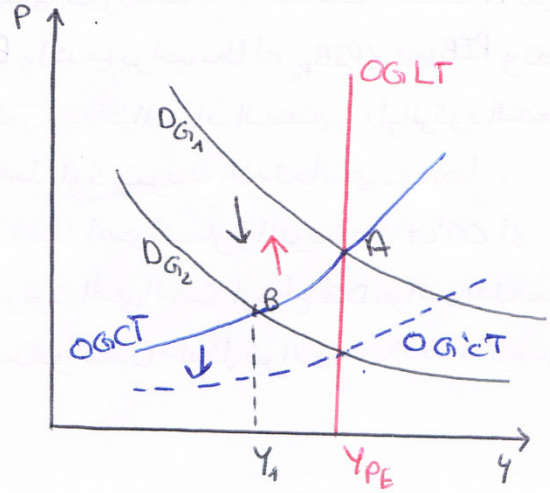

الوضعية هي واضحة الاقتصاد الذي افترضناه في التوازن العمالة الكاملة عند النقطة A يتواجد عند اختلال التوازن للعمالة الغير كاملة النقطة B و $(Y^* > Y_1)$

بالنسبة للكلاسيك مرونة أسعار والاجور تسمح لها بالاعتدال الى الانخفاض ودالة العرض في المدى القصير تنتقل نحو اليمين عند OG'CT عند مستوى عام للاسعار اكثر انخفاض وهذا ما يسمى الانكماش deflation.

بالنسبة لكينزيين عدم مرونة الاسعار والاجور تعيق هذا الاعتدال ajustement ويمكن للاقتصاد ان يتواجد عند B لمدة اطول ويتواجد في توازن العمالة الغير كاملة. بالنسبة لهم التغير في الطلب الكلي هو الذي يقودنا الى الرجوع الى الوضعية الاولى.

فيجب على الدولة ان تتفاعل بسياسة اقتصادية مناسبة بما ان الطلب الكلي يتكون كذلك من الطلب السلطات العمومية G وكل ارتفاع في النفقات يقلص من الانحراف الموجود بين PIB الحقيقي و PIB العمالة الكاملة.

III- 2- حالة الثانية:

تتلقى المؤسسات ارتفاع في تكاليف الانتاج انطلاقا من ارتفاع في اسعار المواد الأولية وهذا يؤدي الى انخفاض العرض الكلي في المدى القصير ⇑

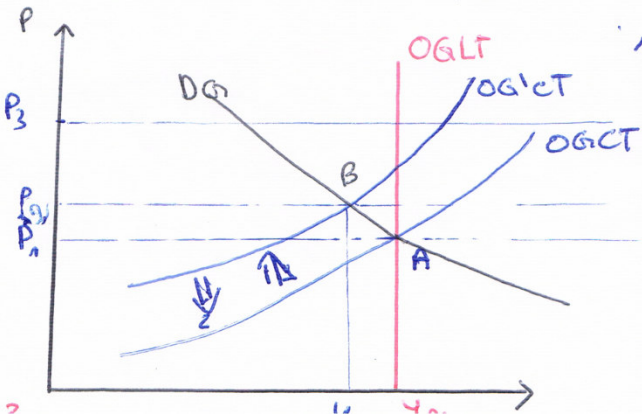

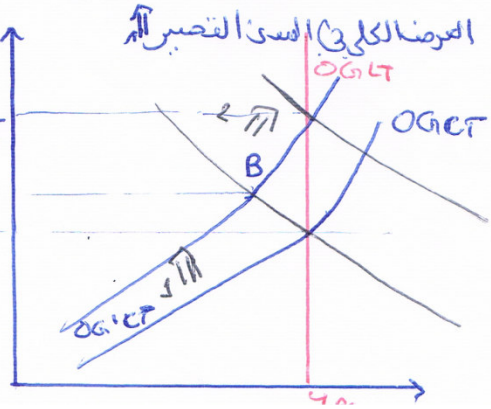

الاقتصاد المفترض في توازن العمالة الكاملة عند النقطة "A" يتواجد في توازن العمالة الغير كاملة عند النقطة "B" ولكن مع تواجد بطالة $PIB_{réel} < PIB_{Pe}$ وتضخم $P_2 > P_1$ والذي نترجمه مفهوم Stagflation الإيقاف التضخمي، أو الركود التضخمي.

بالنسبة الكلاسيك أو كينيزيين الاصلاحات هي نفسها.

بالنسبة "للكلاسيك" أمني اليسار العودة من $OG'CT$ الى $OGCT$ يقود التوازن الى النقطة A

بالعكس الكينيزيون أمني اليمين ارتفاع DG هو الذي يحل مشكل البطالة ولكن ليس التضخم P_3

وهذين المفهومين توافقين بشكل كبير الأزمتين الاقتصاديتين للقرن 20 الخاصة بسنة 1930 و 1970.

درس 4

المشاكل النقدية والمالية الدولية

الأزمات المالية تنتج بطريقة منتظمة ومستمرة وبانت في التسارع ابتداء من سنوات الثمانينات (1980) وكانت مشتركة في القرن 19 كما تؤكد تاريخ بورصة الغير (Bourse de valeurs) وفي جوهرها كانت مرتبطة بإفتصاد السوق وفي سنوات 70 عصرنا ظهور الأزمات البنكية وخاصة الأزمات المزدوجة (البنكية و الصرف) وشبه كانت بين 1945 و 1971.

I - مفهوم الأزمة المالية:

الأزمة المالية حاليا تعتبر ما نتيجة عدم استقرار الناتج للنظام الرأسمالي وتحت تأثير تكنيف تنظيم الأسواق التي تسميها بالخطأ تنظيم الأسواق المالية ويمكن تحديد عدة أنواع من آليات الأزمات المالية فالأزمة المالية تعد مصدرها من ظهور نوع من أنواع الخطر المسير من طرف الأعوان السوق

- خطر السوق: وهو مرتبط بتغيرات سعر الفائدة أو أحوال مبيعات الأصول (خطر المعدل، خطر التبادل لوجه).
- خطر القرض: وهو مرتبط بمصداقية المقابل لكن للبدل ذلك.
- خطر مرتبط بسيرورة السوق أو إمكانية أو عدم إعادة بيع الأصول (خطر السيولة).

هذه الأخطار ليست استثنائية ولكن تعتبر أساسا لأسواق المالية ولكن عندما نتكلم عن الخطر عدة ظواهر من أزمات المالية يمكن ظهورها ويمكن أن تكون في آن واحد كما:

توقف القروض. Rassemement des credits - الهروب نحو النوعية. التسارع نحو السيولة. الأزمة النقدية أزمة السيولة.

كما نجد أزمة نظامية Systemique:

الأزمة النظامية توافق أثر الذي من خلاله المشاكل المالية لمجموعة (بنك، صندوق تضامني ...) / توزع وتؤثر بالمؤسسات وتمنع استقرار النظام المالي كله في خطر.

أزمة الرهن العقاري Crise des subprime ظهرت أزمة الرهن العقاري في السداسي الثاني من سنة 2006 مع أزمة القروض العقارية الخطر الولايات المتحدة أين كان أغلبية المقترضين غير قادرين على السداد انفسا ظهرت وبانت أزمة مفتوحة عند تم عرض هذه الضمانات في المزاد العلني ولم تجد لها منصرف ومحاسبات مستقبلية مع قيمة لهذه الأوراق التي قيمتها أصبحت تساوي الصفر وأدت إلى ظهور أزمة سيولة لدى مالكي هذه الأوراق المرحلة الثانية من الأزمة المالية ظهرت خلال أسبوع 15 سبتمبر 2008 عندما عدة هيئات مالية أمريكية تواجدت في حالة توقف عن الدفع فطالت هذه الأزمة كل البنوك التي لها علاقة مع الهيئات المالية الأمريكية

II - أصول الأزمة المالية :

II-1- الأسباب الدورية : Raisons conjoncturelles

الأزمة المالية التي تبتدأ من سنة 2007 تأتي من السياسة النقدية الأمريكية أكثر تدخلاً خلال السنوات 2000 وبتدخلات تمويلات مالية سيئة التحكم وكان للمسؤولين السياسيين دوراً هاماً في تفجير هذه الأزمات عن طريق سياسات اقتصادية واجتماعية وكذا التخصصات المتواجدة في المجال المالي.

عندما الركود الاقتصادي كان متبوع بانفجار ما يسمى فقاعة الانترنت bulle internet بين 2000 و 2001 بنك الاحتياط الفدرالي Fed خفض من معدل الفيدرالي 1,1 ثم قام بالحفاظ بمستوى منخفض جدا ونتج عنه خلق التضخم ترتفع جدا أو تتأخر الوضع على الأسواق العقارية وأسواق المواد الأولية.

وفي سنة 2006 بنك الاحتياط الفدرالي رفع من معدله المدير من 1,1 إلى 5,1 من أجل تخفيض التضخم الجامح. وارتفاع هذا الإجراء على السوق العقاري بما رفع من قيمة التعويضات الشهرية للقروض العقارية وأكثر من 3 ملايين من المساكن في و.م.أ أجبروا أصحابها على مغادرتها وهذا لعدم قدرتهم على الدفع.

مما رفع من عرض العقارات في سوق العقار ومنه انخفاض قيمة هذه الأخيرة والهيئات المالية لم تتمكن من استرجاع إلى قيمة صغيرة من القيمة الكلية الممنوحة للقروض العقارية.

II-2- أسباب هيكلية : Raisons structurelles

من جهة أخرى السنوات التي سبقت سنوات الأزمات عرفت عدة إبداعات مالية innovations وفي وجه مناقشة في سوق بقيمة 680 000 مليار دولار. هذه الإبداعات تهدف إلى تقليص المخاطر وأخذت شكل منتوج مشتق التي شكلين منها كان مصدر الأزمات المالية: المنتوجات المرتبطة بالقروض العقارية والمنتوجات للتأمين ضد الأخطار هذه القطاعات.

بالموازاة ارتفاع الفوائد وانخفاض القدرة الشرائية للأجور أدى اختلال التوازن بين العرض والطلب وخاصة في و.م.أ القروض العقارية خفضت جزء من المجتمع إلى استهلاك أكثر من إمكانياته.

III- أزمة القطاع المالي : Crise du secteur financier

III-1- أزمة سيولة البنكية : Crise de liquidité bancaire

الشكوك في الالتزامات المباشرة والغير المباشرة للهيئات المالية في ما يخص القروض بالخطر ولكن أيضا الشك من تساؤل العام للمتعاملين البنكية فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار الأكثر مردودية ومصدر للنمو خلال السنوات السابقة وأدى بتسمية بأزمة ثقة بين البنوك. إن لجوء إلى السوق ما بين البنوك بحكم استعمال كل الفائض الشراء لدى السوق ما بين البنوك أدى إلى الرفع من معدل هذا السوق أزمة السيولة لدى البنوك التجارية دفعت بالبنوك المركزية (BCE) والبنك الاحتياط الفدرالي (Fed) إلى وضع سيولة أمام في سوق ما بين البنوك من أجل السماح للهيئات المالية من إعادة تمويل نشاطها وتفادي ظهور أزمة نظامية (أزمة كل النظام المالي) التدخل الأول كان في أوت 2007 عندما

ـل المركزي للاتحاد الأوروبي BCE قام بوضع 94,8 مليار أورو في النظام الأوروبي المالي من أجل رفع من سيولة
نقصت السوق. وكان يتعلق الأمر بأكبر قيمة وضعت من سيولة في يوم واحد من طرف BCE
كذلك البنك الفدرالي الأمريكي قام بوضع بعد 11 سبتمبر 2008 ما يزيد عن 24 مليار دولار في نظامه المالي.
البنوك يقومون بتمويل أنفسهم بطريقة تقليدية في سوق النقد ما بين البنوك. لمدة ثلاثة 3 أشهر
معدل الفائدة الذي تقترض به البنوك فيما بينها هو بشكل عادي مرتفع بـ 1MS مع نقطة للمعدل المسير
الذي يمنحه البنك المركزي للأوروبيين (ويشترطه) والذي يعتبر معدل بدون خطر. والفرق بين المعدل الذي تقترض
به البنوك والمعدل المسير يسمى بمنحة الخطر ويحسب بمؤشر TED بالنسبة لو.م.أ.
وانطلاقا من أزمة النفط في شهر أوت 2007 معدل ما بين البنوك في الاتحاد الأوروبي ارتفع كثيرا ليصل إلى
4,95 % في ديسمبر 2007 ومعدل السيركات 4 %. وتواجه البنوك في منطقة حرجة تقترض بمعدلات أعلى من
من أجل تمويل تقرض بمعدلات أقل، وأزمة السيولة تدعمت بعدم التناسق في المعلومات ما بين البنوك
والتي هي عجزه عن الافتراض فيما بينها.

VI - 2 - أزمة ملاءة البنوك: Crise de solvabilité

على لسان رئيس البنك الانجليزي تم التصريح في 17 مارس 2008 أن البنوك لا تتوفر على الموارد كافية في صناديقها
للإجابة على حاجيات تمويلها في المدى الطويل. المحدودية الموجودة بين أزمة الملاءة وأزمة السيولة
هي صعبة التحكم فيها.

VII - نتائج الأزمة المالية Les conséquences de la crise financière

VII-1 - نتائج على حسابات البنكية Les conséquences sur les comptes des banques

البنوك الاسترالية والأمريكية والبريطانية والألمانية كان منسيا ولم البنوك مساسا والتي كانت تمتلك
أصول للتداول والخاصة بأصول القطاع العقاري من أجل تغطية أصول المقترضة من البنوك. وتضاعفت
البنوك ووجدت نفسها في وضعيات إفلاس مما أدى في ظرف ثلاثة أيام من سحب ما قيمته 12 % من
المبالغ المودعة. ونتج أيضا انخفاض قيمة الأصول الناتج عن القروض العقارية
انخفاض نشاط بنوك الأعمال وسوق الأموال والذي كان محرك الأرباح في السنوات السابقة

VII-2 - صعوبات وإفلاسات المؤسسات المالية Difficultés et faillites d'établissement financier

أ- في و.م.أ:
في 16 مارس 2008 Bear steams في حافة الإفلاس وتدعم من طرف البنك الفدرالي - 12 مليار
هي تتبين للتمويل بالضمان والتي كانت ترهن أكثر من 40 % من القروض العقارية وضعت تحت سلطة
الخزينة العمومية الأمريكية. وأصبحت هيئة عمومية (Fanny Mae et Freddie Mac.)
في 15 سبتمبر 2008 بنك الاستثمار Lehman Brothers يعلن إفلاسه.

ب- في أوروبا:
في جويلية 2007 البنك الألماني الصناعي هو في صعوبات

في سبتمبر 2008 القرض سوبرسي تأثر بأزمة السوق العقاري الامريكي
و 18 فيفري 2008 البنك البريطاني المتخصص في القروض العقارية تم تحويله الى بنك عمومي

VI-3- العقوبات: Les Penalités

من الأزمة المالية عدة مخالفات وتسويات بالتراضي طلبت من البنوك الكبرى الأمريكية والأوروبية.
وتعتبر بنوك شمال أمريكا الأكثر مساسا بمخلفات وخاصة خلال الفترة ما بين 2012 - 2014
أما فيما يخص البنوك الأوروبية فقد تقاسمت المخالفات فيما بينها.

VI-4- النتائج على الأسواق المالية الدولية Les consequences sur les marchés financiers internationaux

الأسواق المالية خضعت أن أول أزمة نفط في فيفري ومارس 2007، قبل أن تعاود في بداية الصيف ووصلت الى ذروتها السوبرية في منتصف جويلية. ليسقط النظام المالي الدولي في 18 جويلية. لتزيد حركة الارتباك في 9 أوت مع اعلان تجميد ثلاثة صناديق نقد لدى BNP باريباس.
وفي أوت 2007 تم تجميد عدة صناديق الاستثمار وفي فيفري 2008 Axa investment تلغي ثلاثة صناديق الاستثمار من شبكتها. ليزيد تطور الأزمة المالية مع خريف 2008 حيث الأسبوع 6 الى 10 اكتوبر 2008 يعتبر من أسوأ الأسابيع التي عرفتها البورصات المالية.
كما أن الأزمة لها تأثيرات على باقي الأسواق كسوق المواد الأولية. لأن الأزمة المالية أدت الى ظهور أزمة سيولة مما أجبر الأعوان الى مغادرة أسواق الطاقة. وخلال فترة خريف 2008 لم ترتفع بقوة الأزمة المالية بحيث انخفضت الأسواق البورصية بقوة.

VI- إصلاحات القطاع المالي والتشريعات الجديدة: Sauvetage du secteur financier et nouvelle réguleation

التهديد من إفلاس النظام البنكي الذي يمول الاقتصاد، دفع بالسلطات العمومية لكندا بلدان الى التدخل عن طريق ثلاثة آليات أساسية.
- فكرة تجميع الأصول الخطيرة، سحب التي تم وضعه خلال الأزمة من صناديق الادخار الأمريكية في نهاية سنوات 1980.
- ضمانات الدولة للقروض المستعملة في تمويل ميزانيات البنوك. وهي تسمح بالإجابة الى سيولة أسواق ما بين البنوك في عادة التمويل
- إعادة رأسملة البنوك الدولة ساحل مواجهة عدم القدرة على الدفع.

هذه المساهمات ترجمت كتقوية مساهمات الدول من أجل دعم النظام المالي بعد ثلاثين سنة من الركود دور الدولة في هذا القطاع. والبعض اعتبر هذه المساهمات كعودة الى الفكر الكينزي.
أنتقادات الفكر الرأسمالي في إطار الأزمة المالية يرتكز أساسا على:
- غياب تنظيم السوق المفتاح للأزمة وخاصة فيما يتعلق بسوق العقارات في أمريكا.
- خلق وتشابك وتعقد تموين النشاطات المالية وهذا الفكر الرأسمالي يرى أن الأزمة المالية كانت نتيجة للتدخل الدولة بسياستها النقدية التوسعية خلال 2000 من طرف السلطات النقدية الأمريكية. وكذلك بالنسبة للرأسماليون النظام المالي الدولي لم يحترم أحد مبادئ الفكر الرأسمالي.

V-1- اختبار المقاومة والتنظيمات الجديدة Test de resistances et nouvelle regulation

في بداية ماي، نتائج اختبار المقاومة للأزمة والذي يتضمن ومعبة البنوك الأمريكية وقدرتها على مواجهة هذه الدورة (من الأزمة)، أظهرت أنها بحاجة إلى 74,6 مليار $. وهذا ما أدى إلى إعادة المواجهة بين البنوك دون اللجوء إلى الدولة من أجل إعادة التمويل فيما بينها. هذا ما دفع بمترئيس البنك الفدرالي إلى إعادة تنظيم هذا السوق خوفاً من تأزم المرحلة أكثر فأكثر.

وفي أوروبا بنك فرنسا أراد أن يتبرخصوع البنوك الأوروبية إلى اختبار مقاومة وهذا لأنه كان يتسنى الأرقام المعطاة من طرف FMI التي كانت - 600 مليار $. وهذا الاختبار يسمح من توضيح الصورة للبنوك المركزية الأوروبية. وفي جوان 2010 دعى نهائية اقتصاديين فرنسيين وألمان إلى وضع تقرير حقيقي عن وضعية النظام البنكي الأوروبي.

V-2- الآثار الناتجة على باقي القطاعات الاقتصادية: Consequences sur les autres secteurs economiques

أثرت الأزمة المالية عن طريق تراجع نسبة الادخار ورؤساء المؤسسات من الصعوبات التي تواجهها البنوك وهذا عقد شروط القرض. هذه المؤشرات تؤثر في استهلاكات الأفراد وعلى إستثمارات المؤسسات وينتج عنها انخفاض قوي في النمو. أزمة الاقتصادية لسنة 2009 والتي أدى إليها مؤشرات أخرى عن المذكورة أعلاه بأنها بالركود في الولايات المتحدة انطلاقاً من ديسمبر 2008. وستؤدي إلى انتقال المهم في التجارة العالمية في نهاية 2008 وبداية 2009.

وهذا من أجل تخفيض من نتائج هذه الأزمة، احتياطات البنك الفدرالي إنخفضت إلى المعدلات السيرة.. بالإضافة إلى مخططات الدفع الاقتصادي تم اتخاذها مابين نوفمبر وديسمبر 2008. في شيلي وأرجنتين عن طريق إصلاح نظام التقاعد بحيث خلال الأزمة المالية تأثر صندوق التقاعد كثيراً في هذه الدول.

وفي منطقة الأورو: أرلندا والولايات المتحدة، إيطاليا وإسبانيا ثم ألمانيا اتبع سياسة الإيقاف Recession بحيث نتج عن الأزمة المالية ووجود فرقات أو تفاوتات في المجتمعات

V-3- الوضعية في 2010: Situation en 2010.

أ- الخوف من فقاعات جديدة: Risques de nouvelles bulles

السيولات التي تم خلقها من طرف البنوك المركزية من أجل تفادي الأزمة، جزء منها تم تحويله إلى الاقتصاد الحقيقي وكذلك إلى المضاربة وهذا ما أدى إلى ظهور فقاعات التي سوف تنفجر في البورصة: قروض الدولة (السندات الخزينة)، بورصة سكر...

ب- القدرات والربح البنكي: Bonus et rente bancaire

في جانفي 2010 تبنى النظام النقدي الأمريكي عدة إصلاحات من بينها تحديد وتقليص حجم الأصول. منع البنوك من المضاربة لفائدة أصولها الخاصة. منع البنوك من الودائع أو امتلاك أو تمويل أموال مضاربة.

5- صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي هل تستطيع تحمل الأزمة؟

عدة أفراد أكدت أنه يجب تعاون دولي وتنظيم دولي للمؤسسات المالية، وهذا ما واجهته الأزمة أن الأسواق كان غير قادر على إعادة التنظيم بنفسه. وبما أن الأزمة المالية هي عالمية البعض يأمل إلى تحويل FMI إلى بنك مركزي دولي ولكن في الحقيقة لا يجب توسيع دور FMI والبنك الدولي ولا تغيير هيكله أو طرق التدخل. يجب حذف هذه.

في واقع الأمر الأزمة لم تحدث فقط لعدم الإستقرار الدولي للأسواق ولكن أيضا إلى عدم الإستقرار الدولي للسياسات النقدية وخاصة تلك الخاصة بإحتياطات البنك الفدرالي الأمريكي. خلال كل الفترة عرفت معدل فائدة منخفض، كميات العالم أغمر بسيولة والبنوك وجدت نفسها أمام قروض وتحقيق فوائد. بالمقابل في السوق مع وجود عدة مشاركين، إذا مؤسسة أو بنك قام بخطأ، هذا الخطأ له تأثير محدود. أما الدولة لما أخطاء بتأثيرات كبرى وغير محدودة وكلما كان دور الدولة كبير كلما كانت درجة التأثير أكبر وبهذا إذا كانت لدينا سياسة مالية من طرف الـ FMI أو البنك المركزي بأخطاء نحن مهددون بأخطار أكبر.

من أجل مجابهة الأزمة المالية العالمية عن طريق تراجع النشاط الإقتصادي، دعت السلطات العمومية لمختلف الدول إلى وضع مخطط الإنتعاش الإقتصادي ومن أجل المحافظة على إستقرار النظام المالي الدولي. يجب كل من الـ FMI أو البنك المركزي يسعى إلى تيسير قدرات التمويل والعجز التمويلي بين الهيئات المالية الدولية وإذا مس هذا العجز المالي كل الأعوان المشاركة وضع هذه الهيئات في أزمة.

درس 5 :

السياسات الاقتصادية

I- مفهوم السياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية تعني مجموع تدخلات الهيئات العمومية في اقتصاد بلد معين من أجل توجيهه لأهداف محددة عن طريق وسائل خاصة. وتتلخص أهداف السياسة الاقتصادية النمو، العمالة الكاملة، إستقرار الأسعار، توازن الخارجي ومن بين وسائل السياسة الاقتصادية نجد الميزانية، الكتلة النقدية، معدل الفائدة ومعدل الصرف والتعديل في إعادة توزيع المداخيل ومختلف التعريفات.

كما يمكن تعريف السياسات الاقتصادية على أنها مجموعة من القرارات المتخذة من طرف الهيئات العمومية (الرئيس، البنك المركزي ...) والتي تسعى إلى الوصول عن طريق مجموعة من الوسائل الخاصة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصاد الكلي.

السياسة الاقتصادية يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموع من القرارات المتناسقة المتخذة من طرف السلطات العمومية وبواسطة مجموعة من الوسائل تسعى إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف من أجل توجيه الاقتصاد في وجهة مقبولة. هذه السياسة يتم وضعها حيز التطبيق عن طرف السلطات العمومية عن طريق التصويت عليها في البرلمان.

الأهداف يمكن أن تكون قصيرة أو طويلة المدى.

كما تسعى السياسات الاقتصادية إلى منع موارد التي تسمح بدعم ميزان المدفوعات

كما تعتبر مقياس لإعادة توزيع المداخيل وتسوية للأسواق.

كما لها دور استقراري من أجل الحد من التقلبات الظرفية المرتبطة بأوضاع السوق (مساعدات السكن).

II- 1- أهداف السياسات الاقتصادية :

توجد أهداف مختلفة للسياسات الاقتصادية. كما يمكن أن تكون في المدى القصير (توازن ظرفي Stabilisation مستقر) أو في المدى الطويل (الحصول على نمو مستمر).

كما أنه من أجل تعريف أهداف السياسات الاقتصادية بأن من الضروري أن نرجع إلى الفريق سحري للاقتصاد الكيدزي Nicholas Kaldor (1908 - 1988). هذا التمثيل البياني للأهداف السياسة الاقتصادية يلخص الوضعية الظرفية لبلد ما عن طريق أربع مؤشرات اقتصادية: معدل نمو PIB، معدل البطالة، معدل التضخم (أو معدل نمو أسعار الاستهلاك) ورصيد الميزان التجاري (Sol. PIB)

هذه اربع مؤشرات توافق اربع اهداف اساسية للسياسة الاقتصادية. تقاطع هذه اربع خطوط تسمح بتحديد الوضعية المثلى للاقتصاد. ويسمى هذا المربع بالسحري لأن هذه وضعية التوازن بدقة هي شبه مستحيلة للوصول اليها. ومساحة اخر المسافة بين نقاط و المربع الاصل تسمح بترقع مستوى التدهور الاقتصادي او فعالية السياسات المعتمدة.

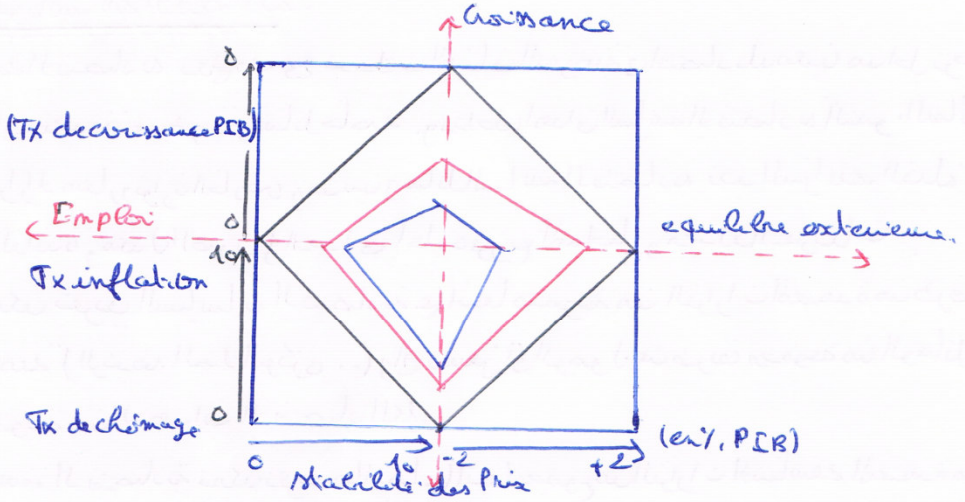

المربع السحري هو ذلك المستطيل بالاسود و هو من المستحيل التوصل لاهداف الاربعة في نفس الوقت وفي آن واحد. و كلما كان المربع المحصل عليه للوضعية الاقتصادية الجارية للبلد كلما كان ذلك احسن و تكون الوضعية الاقتصادية اكثر تفاؤل.

و يمكن اعتبار هذه الاهداف الخاصة بـ Nicholas Kaldor اعتبارها اهداف المدى القصير و يعتبر الاجماع بين هذه الاهداف شبه مستحيل باعتبار ان البعض منها يكون متناقض فيما بينهم فعلى سبيل المثال سياسة ذات هدف دعم التشغيل يمكن لها ان تحسن النمو و التي يمكن لها ان تقود الى رفع القدرة الشرائية للافراد و من ثم ترفع من التضخم.

و انطلاقا من المربع السحري نفرق بين علاقتين مهمتين في الاقتصاد الكلي و هي العلاقة بين البطالة والتضخم والعلاقة بين البطالة والنمو. فالعلاقة بين البطالة و التضخم كما سبق و ذكرناها معروفة بمنحنى Phillips والعلاقة بين النمو و البطالة تفسر بكلما كان نمو مرتفع كلما انخفضت البطالة.

لدينا المثال التالي:

Pays	croissance PIB	chômage	inflation	Equil exterieur*
A	2%	4%	4%	-1%
B	2.5%	3%	2%	+1%

* en % de PIB.

البلد B يقترب أكثر من المربع السحري لـ Kaldor الوضعيات الاقتصادية الأساسية هي الأحسن

I-2- وسائل السياسات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين الوسائل السياسات الظرفية والمتمثلة في معدل الفائدة والتي هو من يحدد بقرار البنك المركزي، الضرائب أو الاقتطاعات الإجبارية ويمكن حصرها بالخصوص في الضرائب الأسر، ضرائب المؤسسات و TVA وأخيرا النفقات العمومية، إعادة توزيع المداخيل أو تعديل الأجور. كما يمكن ضم السياسات الاجتماعية إلى السياسات الاقتصادية وكل عملية تدخل الدولة من أجل تأمين مستوى وتوجيه الحياة للمواطنين أما الثرى الاقتصاد.

السياسة الاقتصادية مجبرة على اختيارات وبين هدفين بعض أهداف متناقضة وخاصة عندما يتعلق بأهداف وصورة المدى الخاصة بمربع السحري لـ Kaldor (البطالة والتضخم)

أما أهداف الهيكلية فهي طويلة المدى وتسعى إلى تسوية هيكلة الاقتصاد ونذكر منها السياسات الصناعية الزراعية، النقل وإصلاح بعض الأسواق (سوق العمل..)

كل من الوسائل الظرفية أو الهيكلية هي متكاملة فالسياسات الهيكلية تسعى إلى دعم أكثر للاقتصاد من أجل الوصول إلى نمو دائم (التنمية المستدامة) ومواجهة الأزمات الظرفية.

أما بالنسبة للسياسات الظرفية: سياسة الدفع تزيد من الطلب، سياسة الإيقاف تسعى لمحاربة التضخم والعجز في الميزانيات. وهنا نعتبر الوسائل وسيط مستعمل من أجل الوصول إلى أهداف.

Politique	Instruments	Actions sur.
Budgetaire et fiscale	Depenses publiques G Impôts T	DG (Demande Globale) DG via Yd et C
Monetaire	Masse monetaire Ms	DG via i et donc C et I
Emplois et revenus	Prix et salaires	Marché de travail, competitivité
Change	Taux de change	DG via (X-M)
Offre (Supply side)	Mesures structurelles	Systeme economique.

I-3- السياسات الاقتصادية بين الكينزية والكلاسيكية:

نحن نعلم أن التيارين يتناقضين على طريقة تحقيق التوازن الكلي وهذا التجادل يضع أفضلية السياسات الاقتصادية لكل تيار. فالسياسات الكينزية هي عموما ظرفية، دعم الطلب ومن ثم النشاط الاقتصادي عند فترة الركود. أما الكلاسيك والنيوكلاسيك والنقديون يفضلون محاربة التضخم وتحسين المنافسة والتي بدورها تطور الإنتاج ومن ثم التشغيل.

أ- سياسة الدخل: (كينز)

تؤثر في الطلب الكلي DG (C, I, G, X et M)

السياسة النقدية: تؤثر في M ← i ← I ومنه نمو الاستهلاك (أو زيادة)

السياسة المالية أو الضريبية: تؤثر في T ← تؤثر في Y_d ← C أو G.

ب- سياسة العرض (كلاسيك).

سياسة المراقبة المباشرة للكتلة النقدية (V.M = P.Y)

سياسة الدخل: مراقبة المباشرة للأسعار والتعويضات الأجراء على سبيل المثال في حال التضخم تعمل

توقيف الرفع من الأجور الاسمية وتعمل بخلاف حومعتدل

سياسة العرض Supply-side policies (وهي المدى الطويل) وهي السياسة التي تدعم العرض:

تعمل بإيقاف زيادة أو انخفاض الأجور الحقيقية وانطلاقا من إعادة ترتيب مرونة الأسواق

- تحسين المنافسة، ترفع من حركة ومرونة في سوق العمل عدم الفهرسة الآلية للأجور.

أو تعمل بدعم الإبداع innovation

II- أنواع السياسات الاقتصادية: يمكن تقسيم أنواع السياسات الاقتصادية إلى نوعين مهمين

السياسات الظرفية والسياسات الهيكلية:

II-1- السياسة الظرفية: La politique Conjoncturelle (أو الدورية).

وبدوره تعد فيها السياسة الميزانية أو المالية والسياسة النقدية.

أ- السياسة المالية: politique budgetaire

سميت بالسياسة المالية أو الميزانية لأنها تستعمل وسائل المالية العامة ومركبات ميزانية الدولة

من إيرادات اقتطاعات إجبارية ونفقات الإنفاق الحكومي

وهي تسعى إلى تمتع خيارين الضوع والتصلبات الإجبارية وبين إعداد الميزانية انطلاقا بين

الإيرادات الجبائية مع ترتيب نفقات بشكل أن نتحصل على رصيد متوازن.

يتم المصادقة على هذه السياسة عن طريق البرلمان في كل 31 ديسمبر، مع علم أن ميزانية الدولة

ما هي إلا تراكم للعجز السنوات السابقة.

ويمكن التفرقة بين نوعين من سياسة الميزانية:

سياسة الدفع: Relance هي الربط أو الجمع بين النمو والعمالة الكاملة على سبيل المثال

كمساعدة الدولة عن طريق التخفيض أو إعفاء الضريبي وقروض المجانية.

سياسة الإيقاف: مسوقة وهي التي تسعى إلى تخفيف من ضغط التضخمي ومنه عن طريق التخفيض

من النفقات العمومية والرفع من الضرائب

تم دراسة المصادف من طرف كينز في سنة 1936 والصيد أمو:

في اقتصاد ما التغيرات إحدى مركبات الطلب (G, I, C) ينتج عنها تغيرات أكبر ارتفاع في الدخل الوطني

على سبيل المثال ارتفاع بـ 3 ملايير من G سوف يضاعف الدخل بـ 3 مرات ليصبح يساوي 3 ملايير

بالإضافة الى رصيد ميزانية الدولة تقوم بوظيفة تلقائية أثر توازن الدورة ومن ما نسميه مكافحة دورية action contra-cyclique. الواردات حيث تتزايد تقع و النفقات العمومية تنخفض حسب النظرية الرأسمالية.

ب- السياسة النقدية: La politique monétaire

سميت بالسياسة النقدية لأنها تستعمل أدوات البنك المركزي من الأدلة النقدية أو معدل الفائدة. البنك المركزي يهدف الى الحد من التضخم وضمان نمو مستمر للاقتصاد الوطني. كما تعتبر محاربة التضخم الهدف الرئيسي للسلطات النقدية.

الهدف الثاني و يتعلق بالنمو والبطالة، و هنا وجب على البنك المركزي اتخاذ سياسات التي بدورها تحقق بلوغ التشغيل والنمو دون أن تتناقض مع هدفها الأولي.

يجب على البنك المركزي أن يحدد أهداف وسيطية لمؤشرات في أساس التضخم وهذا بمراقبة الكتلة النقدية والتكاليف المواد الأولية واليد العاملة (مركبة أسعار المنتوجات)

ومن بين أهم الوسائل المستعملة في السياسة النقدية نجد:

معدل الفائدة المديري Le Taux d'intérêt directeur

المعدل المديري هو معدل الفائدة الذي يوفر المعدن من طرف البنك المركزي والذي يسمح للدولة بتنظيم النشاط الاقتصادي. ويعتبر المعدل الفائدة المديري هو معدل الذي يسمح بتمويل أدنى للبنوك التجارية وهو أهم وسيلة تستعملها البنوك المركزية للتأثير في عملية منح القروض والتحكم في التضخم. وهذا معدل

- السيولة: L'instrument de liquidité

عمليات السوق المفتوح هي إعادة شراء طرحية البنك المركزي للأوراق المتحصل عليها من طرف البنوك التجارية في سوق ما بين البنوك interbancaire والذي يسمح لعدد البنوك التجارية من الحصول على سيولة.

- الاحتياط الإجباري: Les reserves obligatoires

وهو يعتبر مدخل ضد التضخم وهي مفروضة على البنوك التجارية في الحسابات المفتوحة لدى البنك المركزي الهدف من هذه الاحتياطات ليس فقط التغطية ثقة الزبائن ولكن أيضا إجبار البنوك التجارية كما تسير جيدا وعدم منح كثير للقروض التي من شأنها تفاقم التضخم.

II- 2- السياسات الهيكلية: Les politiques structurelles

سميت بالسياسة الهيكلية لأنها تهدف الى تحسين وتطوير الهياكل الداخلية للوطن التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك بتوفير قاعدة سليمة للاستثمارات.

والسياسة الهيكلية هي طويلة المدى لأنها آثارها على الاقتصاد يكون بعيد المدى.

وتتمثل السياسات الهيكلية التي تأثر عن طريق السياسة الصناعية : سياسة المنافسة، سياسة التجارة والإنتاج، سياسة سوق العمل، سياسة الزراعية، سياسة البيئة و المحيط .

و بشكل عام يمكن القول

ان السياسة النقدية في مسيرة مناطق البنك المركزي، وهو هيكل مستقل عن السلطات السياسية

وحتى السياسة الصرف هي مستقلة عن الغرفة الوطنية. فالبنك المركزي هو الذي يراقب فقط تطور سعر الصرف والذي يتحكم فيه .

اما السياسة الميزانية تتمثل في المحل زصب الميزانية الدولة بين ايرادات ونفقات ومديونية و الصرف منتصا هو إيجاد الحجز الهيكلي طويل المدى ولا تقلل الى الحجز القصير المدى

أما سياسات الحوافز وسياسة التوظيف والمداخيل تعتبر سياسات هيكلية .